

التباين في طرائق تعريف المصطلح النحوي وأحكامه

د. خالد شاكر حامد
الأستاذ المساعد في كلية الإعلام
الجامعة العراقية
بغداد – العراق
Email: Khalidiraqi155@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة الطرائق التي انتهجها علماء النحو واللغة في تعريف المصطلح النحوي، وكيف اختلفت أساليبهم في ذلك، إذ وُجِدَ في كتب التراث أنّ هناك تبايناً واضحاً في تناول المصطلح النحوي وتعريفه، وهذا يعكس وجود قضايا خلافية في الدرس النحوي. فحاول البحث صد هذه المصطلحات النحوية وتتبع تعريفاتها في كتب التراث اللغوي مع بيان مراحل تطورها وتأثيرات العلوم الأخرى في مسيرها. اعتمد الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة مستعيناً بالمنهج التاريخي للوقوف على مراحل تطور المصطلح النحوي من زمن إلى آخر، وقد انتظم البحث في ستة محاور وانتظم تحت كل محور مجموعة من العنوانات تُلبي أهداف البحث. وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- إنّ التباين في تعريف المصطلح النحوي يعكس مدى اختلاف النحاة في بعض المسائل النحوية.
- 2- هناك صلة وثقى بين ما يقوله علماء العربية في تعريف المصطلح النحوي ومرجعيتهم الثقافية.

Contrast in the Methods of Defining the Grammatical Term and its Provisions

Dr. Khalid Shakir Hamid

Assistant Professor at the Faculty of Media

Iraqiya University

Baghdad-Iraq

khalidiraqi155@gmail.com

ABSTRACT

The research aims at finding out the methods used by linguists and grammarians in defining the grammatical term and how their methods differed in that. It is found in the books of heritage that there is a clear discrepancy between the grammatical term and its definition. This reflects the existence of controversial issues in the grammar lesson. The research attempted to repudiate these grammatical terms and follow their definitions in the books of the linguistic heritage with a description of the stages of their development and the effects of other sciences in their course.

The researcher adopted the descriptive approach in this study, using the historical method to identify the stages of evolution of the grammatical term from one era to the next. The research was organized into six axes. The researcher reached a number of results, the most important of which are:

1. The variation in the definition of the grammatical term reflects the extent to which the grammar is different in some grammatical issues.
2. There is a link between what Arab scholars say in defining the grammatical term and their cultural reference.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. و بعد تعدد المصطلحات وتعريفاتها ركيزة أساسية من ركائز العلم المدروس؛ لأن المصطلح مفتاح العلم وبوابة التواصل بينه وبين دارسه. وقد مر المصطلح العربي وتعريفاته بمراحل عدة، كل مرحلة امتازت بخصائص معينة أثرت فيها عوامل كثيرة منها التأثير والتأثر بالعلوم المتعاصرة وقت تدوين المصنّفات.

سلك النحاة في تعريف مصطلحات النحو العربي طرائق علمية منهجية متعددة تشترك في الهدف لكنها تختلف في أسلوب التنفيذ بحسب المقتضيات التي يراها كل نحوي مناسبة لأداء الغرض وتحقيق الهدف.

إن لهذا الموضوع من الأهمية نظرا لكثرة الاختلافات التي دارت حول المصطلح النحوي وتعريفاته، ولتأثر التعريفات النحوية عند النحويين ببعض العلوم كأصول الفقه والمنطق في مرحلة من مراحل تعريف المصطلح النحوي.

وقد كان للحقبة الزمنية أثر في تطور هذا العلم بشكل عام، وفي تعريف المصطلح النحوي بشكل خاص، فالنحاة الأوائل تختلف تعريفاتهم للمصطلح النحوي عن جاء بعدهم من النحويين، كل هذا سوف تكشف عنه هذه الدراسة، فضلا عن تبيان الشروط الواجب مراعاتها عند تعريف المصطلح النحوي، وتوضيح الأساليب المختلفة لهذه التعريفات وتعلقها بالخلافات النحوية وتيسير النحو.

وللاحاطة بكل ما ذكرناه آنفا، انتظمت الدراسة في ستة محاور وانتظم تحت كل محور مجموعة من العناوين وهي كالتالي:

1. مراحل تطور تعريف المصطلح النحوي، وتناولنا فيها:

- المصطلح : لغة واصطلاحاً.
- تعريف الحد.
- شروط التعريف وقواعده
- أهمية تعريف المصطلح
- تعريف المصطلح النحوي عند سيبويه
- تعريف المصطلح النحوي عند المبرد
- تعريف المصطلح النحوي عند ابن السراج.

2. الفقه وتعريف المصطلح النحوي، وتناولنا فيه:

- تعريف المصطلح النحوي عند السيرافي

3. المنطق وتعريف المصطلح النحوي، تناولنا فيه:

- تعريف المصطلح النحوي عند ابن جني.

4. طرائق تعريف المصطلح النحوي، تناولنا فيه:

- التعريفات التي تقع ضمن جوهر النحو.
- التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو.

5. تعدد طرائق تعريف المصطلح النحوي وآثاره في القضايا النحوية، وتناولنا فيه:

- الخلاف في أصل المشتقات
- الخلاف في نعم وبئس.
- الخلاف في الاعراب.

6. تعريف المصطلح وعلاقته بتيسير النحو، وتناولنا فيه:
- تعريف المصطلح النحوي عند شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو.
 - تعريف المصطلح النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي.
- وأخيراً الخاتمة التي تضمنت أهم نتائج الدراسة.

ونسأل الله أن يوفقنا لما هو خير لهذه اللغة المعطاء.

أولاً- مراحل تطوّر تعريف المصطلح النحوي

1-1- المصطلح : لغة واصطلاحاً

هنالك دالتان لكلمة المصطلح :

الأولى: الدلالة اللغوية : وهي مأخوذة من التصالح ، يقولون: اصطاح القوم: زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر : تعارفوا عليه واتفقوا⁽¹⁾، قال الأزهري: الصلح: تصالح القوم بينهم، والصلاح نقيض الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وتصالح القوم و اصطالحوا بمعنى واحد⁽²⁾.

والثانية: الدلالة العلمية الاصطلاحية: وتعني اتفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص تمّ التواضع عليه⁽³⁾ وهذا الاتفاق والتواطؤ يتحدّد ضمن البيئة الدراسية المحددة .

1-2- تعريف الحدّ:

اختلفت التعريفات التي وردت في الحد ، إلا أنّها تتفق في جوهرها، ومن هذه التعريفات تعريف ابن سينا الذي أورد في كتابه (الحدود) بأنّ الحدّ هو ((القول الدالّ على ماهية الشيء))⁽⁴⁾ فهناك مصطلحان مستعملان بهذا الصدد وهما الحدّ والتعريف، ولا يفرّق النحاة بينهما بل يطلقون كلّ منهما على الآخر⁽⁵⁾، ومن ذلك قول السيوطي(ت911هـ) أثناء كلامه عن الممنوع من الصرف: ((من أبواب النيابة ما لا ينصرف واختلّف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف))⁽⁶⁾، وقول ابن الحاجب (ت646هـ) مستعملاً لفظ التعريف: ((إذا قصد إلى تعريف خبر (إنّ) في صحّة بعضه وامتناع بعضه، كان تعريفاً للأخصّ بالأعم))⁽⁷⁾، فكان هنالك تسامح بين الحدّ والتعريف في الاستعمال عند النحويين.

أمّا عند أهل المنطق فبين الحدّ والتعريف فارق؛ إذ يعدّون الحدّ من أهمّ أنواع التعريف بل أدقّها، فيه تتحدّد صفات الشيء التي يميّز بها عن غيره والوصول إلى ماهيته وجوهره من دون العناية بالصفات العارضة التي لا يقوم المحدود بها. والحدّ يجب أن يشمل الجنس والفصل⁽⁸⁾، في حين يقصد بالتعريف: انطباع صورة الشيء بالذهن⁽⁹⁾.

وهناك أقسام أخرى مختلفة⁽¹⁰⁾ للتعريف، إلا أنّ هذه التعريفات تندرج تحت نوعين هما:

1 - التعريف الذهني :

هو ما له حقيقة متخيّلة في الذهن ككلمة (الذنب)، فإنّ المرء يتصوّر مدلولها في ذهنه ؛ لأنّ لها وجوداً حقيقياً في العالم الخارجي ، وذلك ينسحب على النحو ، فتعريف الإعراب بأنّه ((اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها ، نحو: هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومرتت بزيدٍ، والاختلاف معنى لا محالة))⁽¹¹⁾.

2- التعريف الشكلي:

وهو ينطلق من موقع الكلمة في الجملة، فيظهر التعريف مبيّناً مستمدّاً من قواعد موقعية الكلمة ، كتعريف الفاعل بأنّه كلّ ما تقدّمه فعل، مثل : (قام زيدٌ ، وما قام زيدٌ)، ف (زيدٌ) فاعل في الجملتين ، وإن كان لم يقم بالفعل في الجملة الثانية⁽¹²⁾. وكذلك إعراب كلمة (زيد) في قولك: (مات زيدٌ)، ف (زيدٌ) فاعل للفعل (مات) ، والموت واقع عليه لا منه.

ويبدو أنّ النحو العربي عند المتقدّمين قائمٌ على الشكل أكثر من قيامه على المعنى، فالجملة الفعلية تتخذ الصورة الآتية: فعل + فاعل + مفعول به، إلا إن عارض المعنى الاعراب معارضةً تنقض الغرض لهذا يعدّ المعنى علّةً من علل النحو⁽¹³⁾.

3- شروط التعريف وقواعده

هنالك مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها عند التعريف أهمها:

1- دقة الألفاظ:

ويعني عدم استعمال ألفاظ ذات دلالات عامة أو استعمال (أو) الدالة على الشك أو الإيهام، فقد اعترض ابن عصفور (ت622هـ) على الزجاجي في تعريفه (الفعل) بأنه ((ما دلّ على حدث وزمان ماضي أو مستقبل))⁽¹⁴⁾ قائلاً: ((وهذا الحدّ فاسد من وجهين: أحدهما أنه أتى في الحدّ بلفظ (ما) و (أو) وقد تقدّم أنّهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود))⁽¹⁵⁾.

2- الشمول:

ويراد منه أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، فمثلاً إذا كان التعريف غير مشتمل لبعض أجزاءه قيل أنه تعريف غير جامع، وكذلك إذا كان مشتملاً ما ليس من أفراد جنسه قيل أنه تعريف غير مانع. فمثال انتفاء الجمع تعريف ابن مالك (ت 672هـ) للنعت بأنه ((التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه...))⁽¹⁶⁾. وقد علّق ابن هشام (ت 761هـ) على هذا الحدّ بأنه غير شامل لأفراد النعت. ومثال انتفاء المنع ما جاء عند الزمخشري في تعريفه المفعول له، إذ عرّفه بأنه ((علّة الإقدام على الفعل))⁽¹⁷⁾ فقد دخل تحت الحدّ كل ما كان علّة للفعل؛ لأنّه لم يصرّح بلفظ (الاسم المنصوب).

3- الاتفكاك عن دور المعرف:

لا يجوز أن يشمل التعريف لفظاً يقع في المعرف، لأنّه يسبّب حالة التناقض، لذلك علّق ابن الحاجب على حدّ الزمخشري للمبتدأ والخبر اللذين عرّفهما بأنّهما ((الاسمان المجردان للإسناد))⁽¹⁸⁾، ((والتحقق أنّ المعنى الذي كان به المبتدأ مبتدأً معنى واحد، وهو كونه اسماً مجرداً عن العامل، صدر الكلام في الأصل، فهذا هو المعنى الذي سمّي باعتباره مبتدأً، إنّما عدل النحويون عن تعريفه به لئلاّ يؤدّي إليه من الدور في حقّ المبتدأ؛ لأنّه لا يعرف أنّ المبتدأ له صدر الكلام في الأصل حتّى يعرف كونه مبتدأً، فإذا لم يُعرف كونه مبتدأً إلاّ بذلك، كان دوراً فعلاً عنه))⁽¹⁹⁾.

4- مساواة المعرف للمعرف:

وهذا يعني ألاّ يكون التعريف أوسع من المعرف ولا أضيق منه⁽²⁰⁾، والمقصود بالمساواة هنا وحدة المعنى لا عدد الألفاظ⁽²¹⁾.

5- الابتعاد عن الضد:

ظاهرة الضدّ موجودة في اللغة، وهي أنّ الشيء لا يجتمع وضدّه في آن واحد، ومن جهة واحدة، ولأنّ معرفة الشيء لا تعني بالضرورة معرفة ضدّه. إلاّ أنّ النحاة أكثروا من التعريفات في الضدّ في مصنّفاتهم كتعريفهم المذكّر بأنّه عكس المؤنث، أو أنّ الحرف ما ليس باسم ولا بفعل⁽²²⁾.

1-3- أهمية تعريف المصطلح

إنّ التعريف هو البحث عن جوهر الشيء أو ماهيّته، كما إنّه ((ضرورة علميّة تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفي؛ لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها))⁽²³⁾، فبالتعريف نفرّق بين الأشياء داخل العلم المعين. والتعريف النحوي الذي نحن بصدده قيل عنه ((هو القول الشارح))⁽²⁴⁾، فهو يقنّن ذهن الباحث في الباب الذي يدرسه أو يبيّن أحكامه، وربّما جاء التعريف ملخّصاً أحكام الباب وشروطه وقواعده. وقد تنبّه النحاة إلى أهميّة التعريف وأولوه عناية خاصّة، إذ أنّهم اشتراطوا له شروطاً، واتّخذوه مدخلاً للأبواب التي يرومون شرحها، وقد ألفت كتب في هذا الميدان تبغي شرح المصطلحات وتبيّن حدودها، ومنها كتاب (الحدود) للأبّذي، وكتاب (الحدود) للفاكهي اللذين حقّقهما الدكتور علي الحمد في مؤلّف سماه (كتابان في حدود النحو)⁽²⁵⁾.

4-1- تعريف المصطلح النحوي عند سيبويه

يعدّ سيبويه من العلماء الأفاضل من خلال مؤلفه الأقدم والأشهر في قواعد العربيّة، فهو ثمرة لجهود النحويين الذين لم تصل إلينا كتبهم، يؤيد هذا القول ما جاء عن ابن النديم ((قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع في كتاب سيبويه اثنتان وأربعون إنساناً منهم سيبويه))⁽²⁶⁾، ويقال عن كتاب سيبويه أنّه قرآن النحو؛ ذلك أنّه لم يترك صغيرة أو كبيرة إلا أحصاها، فهل هذا ينطبق على المصطلح النحوي في هذا الكتاب؟ وهل كان سيبويه في تناول لمادته يقدّم تعريفات كافية جامعة مانعة وواضحة دالة؟

نكون على غير الصواب إذا ظننا ذلك؛ لأنّ مصنّفه يعدّ في المراحل الأولى لتأصيل وتقعيد علم النحو، لذلك لم تكن صياغة تعريف المصطلح عند سيبويه بالدقّة التي أصبحت عليه صياغة مفهوم المصطلحات عند النحاة الذين جاؤوا بعده بالرغم من أنّ سيبويه مدرك لدلالة تلك المصطلحات، غير أنّ التعبير عنها لم يكن بالمستوى الذي وصلت إليه بعد نضوج علم النحو، وهذه سنّ تطوّر العلوم لا يكاد يشذ عنها واحد منها⁽²⁷⁾.

ولعلّ أفضل مصطلحات سيبويه وأقربها إلى الدقّة تلك التي يقترن فيها التعريف بالمثال كقوله في تعريف المبتدأ ((هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يعني واحداً منهما عن الآخر، ولا تجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: (عبد الله أخوك، وهذا أخوك))⁽²⁸⁾

فالمبتدأ في كتاب سيبويه يلحظ أنّه يلجأ إلى الأسلوب الوصفي في تعريفه المصطلح النحوي، ممّا دفع أحد الباحثين إلى القول ((والذي نظنّه أنّ سيبويه كان مدركاً المنهج الوصفي لا من حيث اسمه ولا من حيث هو اصطلاح، بل إنّ كان مدركاً إيّاه من حيث كنهه وكيانه وملامحه وسماته))⁽²⁹⁾.

وكان يصدر في تعريفه المصطلح عن وصفٍ وظيفي بعيداً نسبياً عما اشترطه النحاة في التعريف ممن جاء

بعده.

وإذا كان سيبويه لم يعنى باستخدام مصطلحات ثابتة كما يقول الجندي⁽³⁰⁾، فيبدو أنّه عني بشرح مصطلحاته بعناية تمكّن من الفهم والإفهام إلا في ما ندر، ولعلّ ما جاء منها غامضاً سببه تقادم العهد وبعد الشقّة كما أشار إلى ذلك ابن كيسان⁽³¹⁾.

ولعلّ سيبويه اتّخذ أسلوب التعريف بالمثال القصدي، فإنّ اختياره للمثال هو ((اختيار قصدي في بعده النحوي والاجتماعي))⁽³²⁾، فعندما عرّف سيبويه الاسم قال: ((الاسم رجل وفرس وحائط))⁽³³⁾، فقد عرّف الاسم بالتمثيل عليه لا بوصفه أو ببيان كنهه.

فتعريف سيبويه للاسم غير خاضع للشروط التي وضعت فيما بعد للتعريف، واكتفى بالمثال الذي هو شكل من أشكال التعريف بالوصف، فهو يفتقر إلى عنصر التجريد والتحديد⁽³⁴⁾، ومع هذا الافتقار فإنّ تعريف المصطلح عند سيبويه كان متميزاً ضمن إطاره الزمني.

5-1- تعريف المصطلح النحوي عند المبرّد

بعد انتهاء طبقة الجرمي والمازني انتهى علم النحو إلى المبرّد الذي استوعب آراء أساتذته ومثّل مرحلة جديدة من مراحل النحو العربي والتعريف النحوي خاصّة، وخلف لنا كتباً كان أبرزها كتابه (المقتضب).

استطاع المبرّد أن يصوغ لنا مصطلحات لم تكن نعثر عليها عند سيبويه، لهذا ذهب بعض الباحثين إلى أنّ أبا العباس ((قد نحى في المقتضب بالمصطلحات النحويّة نحو الكمال والثبات والاستقرار فجاءت قريبة مما هي عليه الآن))⁽³⁵⁾.

وقد اخذت العنوانات عنده تقترب مما هي عليه الآن، من ذلك (باب النداء)⁽³⁶⁾ عنده، وهو عند المتأخرين (باب المنادى)، و(باب الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول)⁽³⁷⁾ وهو ما عرف ب(الفعل المتعدّي لمفعول واحد).

وإن كان المصطلح عند المبرّد قد اتّجه نحو الاستقرار، فإنّ تعريفه (المصطلح) يميل فيه إلى الإطناب فيجمع فيه شروط الباب وأحكامه، ومن ذلك تعريفه (ما النافية) إذ قال: ((هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف جاء لمعنى ويجري في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما))⁽³⁸⁾.

وامتاز التعريف عنده كما هو عند سيبويه في أنّه يفصل العنوان عن الموضوع، ولكن لا تجد في عنواناته ذلك التداخل الشديد الذي تجده في عنوانات سيبويه وموضوعاتها، وقد أصبح تعريف المصطلح عنده أقرب إلى الوضوح مما هو عليه عند سيبويه، ففي تعريفه للاسم قال: ((أمّا الأسماء فمن كان واقعا على معنى، نحو رجل، وفرس، وزيد، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن

امتنع من ذلك فليس باسم ((³⁹). فقد عرّف الاسم قبل أن يذكر الأمثلة عليه ، وبين خصيصة واحدة له هي دخول حرف الجر عليه.

وجملة القول أنّ المبرّد أضاف إلى التعريف النحوي ما استفاد منه من جاء بعده كابن السراج مثلاً، إذ توسّع في ذكر خصائص المصطلحات النحوية ، فإن كان المبرّد قد ذكر خاصية واحدة للاسم هي قبوله حرف الجر ، فقد جاء من حاول أن يتحرّى عن هذه الخصائص ليزداد التعريف توضيحاً⁽⁴⁰⁾.

6-1- تعريف المصطلح النحوي عند ابن السراج

دخل المصطلح النحوي عهداً جديداً عبر مؤلفات ابن السراج التي وصلت إلينا منها كتاب (الاشتقاق)، و(الموجز في النحو)، غير أنّ كتابه (الأصول) أبرز كتبه التي حوت القواعد الأساسية في النحو وما يتعلّق بها من تعليل وسماع وقياس⁽⁴¹⁾.

قيل في وصف ابن السراج: ((ما زال النحو مجنوناً حتى عقّله ابن السراج بأصوله))⁽⁴²⁾ ، وهذا إن دلّ فإنّما يدلّ على دور ابن السراج في ربط أبواب النحو العربي بعضها ببعض ، والدور الأهم هو العناية التي أولاها للمصطلح النحوي.

ومن هذه التعريفات التي تكشف عن انتقال تعريف المصطلح النحوي إلى مرحلة جديدة عنده كما جاء في تعريفه الاسم إذ قال: ((الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو رجل، وفرس، وحجر... ، أما ما كان غير شخص فنحو الضرب والأكل، وإنا قلت ما دلّ على معنى مفرد لأفرّق بينه وبين الفعل ، إذ كان الفعل يدلّ على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل، فإن قلت إنّ في الأسماء مثل اليوم والليلّة والساعة ، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أنّ الفعل ليس هو زماناً فقط كما أنّ اليوم زمان، فالיום معنى مفرد للزمان ، ولم يوضع مع ذلك معنى آخر، مع ذلك إنّ الفعل قد قسّم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل ، فإذا كانت اللفظة تدلّ على الزمان فقط فهي اسم، وإذا دلّت على معنى وزمان محصّل فهي فعل، وأعني بالمحصّل الماضي والحاضر والمستقبل...))⁽⁴³⁾.

من خلال تدبّر قول ابن السراج نراه يبدأ بتعريف الاسم تعريفاً بالماهية قائلاً: الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وهذا ورد عند المبرّد غير أنّ ابن السراج يضيف إليه شيئاً جديداً هو كلمة (مفرد)، وهي تكشف عن إدراك ابن السراج للمعاني وما تنقسم إليه من كونها مفردة ومركبة، واسترسل ابن السراج ليبين لنا أنّ هناك أسماء تدلّ على الزمان كالיום والليلّة تختلف في دلالتها عن الزمن ودلالة الفعل على الزمن. فكان ابن السراج يميل إلى الاستطراد في التعريف.

ثانياً: الفقه وأصوله في الدرس النحوي

تأثر الدرس النحوي العربي بعدّة علوم إسلامية منها القراءات القرآنية وعلم الحديث وعلم الكلام والفقه وأصوله وغيرها، وكان النحو وثيق الصلة بالقرآن الكريم، بل إنّ القرآن هو ملهم الدراسات اللغوية. كان ظهور علم أصول الفقه متقدماً على نشأة النحو وأصوله، ويؤيد ذلك ((إنّ المؤلفات النحوية التي اهتمت بالتفريع وقياس الفرع على الأصل والأشباه والنظائر وبيان العلل ، هذه المؤلفات كلّها كتبها أصحابها بعد زمن الأئمة الأربعة... هؤلاء الأئمة الذين وضعوا علم أصول الفقه وأرسوا قواعده...))⁽⁴⁴⁾. فأصول النحو ((أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروع وأصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله))⁽⁴⁵⁾، ويمكن لنا أن نتبيّن أثر الفقه وأصوله في النحو العربي من ثلاث نواحٍ: في المصطلحات، وفي المنهج ، وفي التداخل بين العلمين.

والتعريف النحوي من الأصول التي لم يتجاوزها نحويّ قط، وكانت تختلف من نحويّ إلى آخر، وهذا الاختلاف ناجم عن ثقافة النحو وميوله .

وسنعرض مثلاً لنحوي كان للفقه وأصوله أثر بارز في مصنّفاته النحوية عامّة وهو أبو سعيد السيرافي أحد علماء القرن الرابع الهجري.

1-2- تعريف المصطلح النحوي عند السيرافي

امتاز السيرافي بثقافة كلامية ومنطقية ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال شرحه لكتاب سيبويه. وكان يتبع مذهب أبي حنيفة ويفتي الناس به ثم تولى القضاء وكان أكثر فقهاً في الفتوى وكان في دراسته النحوية يحاول إيجاد توازن بين الرأي النحوي والرأي الفكري⁽⁴⁶⁾.

وقد حاولنا أن نلتصق أثر الفقه وأصوله عند السيرافي في التعريف النحوي خاصة وما يتصل به من تحليل أو تفسير أو اعتراض.

قال السيرافي في حدّ الاسم : ((كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل من مضيّ أو غيره فهو اسم، فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتّة، ولا يدخل فيه غير الاسم، وتوهم بعض الناس أنّ (مضرب الشول) وما جرى مجراه قد دلّ على الضراب وعلى الزمان الذي يقع فيه، وأراد بذلك إفساد ما ذكرناه من حدّ الفعل بدلالته على الحدث والزمان، قد وهم فيما توهم؛ لأنّ الذي أردناه من الدلالة على الزمان هو ما يدلّ عليه الفعل بلفظه من زمان ماضٍ أو غير ماضٍ، كقولك (قام و يقوم) ، و(مضرب) اسم للزمان الذي يقع فيه الضراب دون الضراب، كقولنا (مشتى و مصيف). وقولك (أتى مضرب الشول) كما يقال (جاء وقته و ذهب وقته)، ولو كانت الاسماء المشتقة توجب ألا ينفرد المشتق له إلا أن ينضم إليه الذي اشتق منه اللفظ لكان الزاني يقتضي الرجم والزنا جميعاً، وكنا إذا قلنا: لعن الله الزاني فقد أدخلنا الزنى معه في اللعن وهذا بيان الفساد⁽⁴⁷⁾.

فمن المسائل التي نتبينها من النصّ هو اقتفاؤه أسلوب الفقهاء المتأثرين بالمنطق في الحجاج وبسط القول؛ إذ يورد الاعتراض على الاسم بألفاظ الزمان المشتقة ، مبيّناً أنّ هذه الألفاظ لا تدلّ على زمن محصّل، والفعل يدلّ على زمن محصّل، كما أنّ الفعل يدلّ على الزمن بلفظه أي بوضعه، ودلالة هذه الأسماء على الزمان ليست دلالة وضعية، ثمّ أعاد شرح لفظ (محصّل)، فنلاحظ كيف يبسط المسألة ويكرّر المعنى بعبارات مختلفة وهذا طريق الفقهاء في مناقشتهم المسائل الفقهية. فضلاً عن أنّه كان يقيس مسألة نحوية على مسألة فقهية كما في قياس اسم الفاعل (الزاني) فإنّه يدلّ على من اتّصف بفعل (الزنى) دون الدلالة على الحدث نفسه وهو الزنى، لأنّ الأصل في الفعل الإباحة. فالفعل لا يوصف بأنّه حلال أو حرام إلا إذا نصّ الشارع على حله أو حرّمته⁽⁴⁸⁾.

وقد كان للسيرافي أثرٌ فيمن جاء بعده في التعريف النحوي، كما أنّه تأثر بابن السراج من قبله في ترديده عبارة (زمانٌ محصّل).

ثالثاً: المنطق وتعريف المصطلح النحوي

من خلال ما جاء في كتاب سيبويه من تعريفات وتقسيمات للكلمة إنّما هي مما اهتدى إليه عقله وفكره من دون تأثر بعلم المنطق الأرسطي والدليل على ذلك أنّ التعريف النحوي مختلف في الغاية والأسلوب عمّا هو عليه في التعريف المنطقي، إذ أنّ غاية التعريف النحوي تمييز المحدود من غيره ، بينما يسعى التعريف المنطقي إلى تجسيد صورة للمحدود غير متحصّلة في الذهن⁽⁴⁹⁾.

وظلّت التعريفات النحوية تمتاز بخصوصيتها التي تميّزها عن التعريفات المنطقية حتّى بداية القرن الرابع الهجري، هذا القرن الذي ساد فيه ((تطبيق الخصائص المنطقية للحدّ في التعريفات النحوية))⁽⁵⁰⁾. وقد اضطربت الأقوال عند الباحثين في تحديد أول من تأثر بالمنطق في بحوثه النحوية⁽⁵¹⁾ ونكتفي بذكر علم من علماء العربية لا يمكن تجاوز آراءه وتعريفاته النحوية وهو ابن جنّي محاولين تسليط الضوء على ثقافته المنطقية في تعريف المصطلحات النحوية.

1-3- تعريف المصطلح النحوي عند ابن جنّي

يعترف ابن جنّي في مقدّمة كتابه الخصائص بأنّه متأثرٌ بعلم الكلام والفقه إذ يقول: ((وذلك أنّنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه))⁽⁵²⁾.

وكان لابن جنّي مؤلفات كثيرة، ولعلّ كتابيه (المنصف) و(اللمع) أكثر الكتب تبيّناً لتأثره بعلم المنطق. ومما يمتاز به أسلوب ابن جنّي في التعريف النحوي كثرة التقسيمات والتفريعات ، قال في تعريف النداء: ((الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومشابه للمضاف لأجل طولها. والمفرد على ضربين: معرفة ونكرة، والمعرفة أيضاً على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء ثمّ نودي بقي على تعريفه نحو: يا زيد ، و يا عمر، والثاني ما كان نكرة ثمّ نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد...))⁽⁵³⁾.

فقد بيّن أقسامك المنادى من جهة التعريف والتكثير ثم أخذ يوضّح حكم كلّ منهما. واعتماد التعريف على التقسيم ميزة امتاز بها التعريف الأرسطي⁽⁵⁴⁾.

ونقف عند حديث ابن جنّي عن النكرة وكيف ذكر بعض المصطلحات مثل العدم والوجود والطرّد والعكس وهي مصطلحات شائعة في ميدان أهل المنطق استعارها وطبّقها في التعريفات النحويّة⁽⁵⁵⁾، يقول ابن جنّي: ((واعلم أنّ بعض النكرات أعمّ وأشيع من بعض، فأعمّ الأسماء وأبهمها (شيء) وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً، قال الله تعالى: (إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) ⁽⁵⁶⁾ فسمّاها شيئاً وإن كانت معدومة. فموجود إذن أخصّ من شيء؛ لأنّك تقول: كلّ موجود شيء، وليس كلّ شيء موجوداً، ومحدث أخصّ من موجود؛ لأنّك تقول: كلّ محدث موجود، وليس كلّ موجود محدث؛ لأنّك تقول: كلّ جسم محدث، وليس كلّ محدث جسماً، فعلى هذا مراتب النكرة في إيغالها في الإبهام ومقاربتها الاختصاص))⁽⁵⁷⁾.

رابعاً: طرائق تعريف المصطلح النحوي

إنّ تعدّد طرائق تعريف المصطلح النحوي ظاهرة بيّنة في مصنّفات النحويين لها أسبابها المتعدّدة منها كما أسلفنا اختلاف المرجعيّات الثقافية للنحويين والتأثّر والتأثير بين علم النحو والعلوم الأخرى، لذلك سنتناول هذه التعريفات ضمن إطارين هما:

4-1- تعريفات داخلية تقع ضمن جوهر النحو، وهي:

1- التعريف بالماهية:

الماهية مصطلح يستخدم في ميدان المنطق ويراد به بيان حقيقة الشيء المركّب من الجنس والفصل القرينين، فهو الطبيعة الجوهرية للشيء المعرف، ولا تنكشف هذه الطبيعة إلّا بعنصرين هما الجنس والفصل⁽⁵⁸⁾. وقد استخدم النحاة هذا المنطلق من التعريف واختلفوا به عمّا عند المناطقة بدليل وجود أكثر من تعريف ماهية للمصطلح النحوي الواحد. ومن أمثلته تعريف النعت، فقد ذكرت له عدّة تعريفات بالماهية منها:

- تعريف الزمخشري: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات))⁽⁵⁹⁾.
- تعريف ابن الحاجب: ((النعت تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقاً))⁽⁶⁰⁾.
- تعريف ابن عصفور: ((عبارة عن اسم أو ما هو في تقدير اسم يتبع ما قبله؛ لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحم أو تأكيد، مما يدلّ على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصّة من خواصّه))⁽⁶¹⁾.

وتعريف الزمخشري لا يكاد يميّز النعت أو (الصفة) من غيره من المصطلحات النحويّة. وقد نبّه ابن الحاجب على فساد هذا الحدّ من جهة أنّ الخبر في قول (محمد كريم) يدلّ على بعض أحوال الذات، فقد أخبرتك أنّ من أحوال محمد كونه كريماً⁽⁶²⁾.

وقد اعترض أيضاً ابن يعيش على كلمة اسم الواردة في التعريف بقوله: ((لأنّ الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أنّ الصفة قد تكون بالجملة والظرف نحو: (مررت برجلٍ قام، و مررت برجلٍ أبوه قائم، و برجلٍ أبوه في الدار))⁽⁶³⁾

أمّا التعريفات الأخرى الواردة عن ابن الحاجب وابن عصفور فكانت مميّزة للنعت عن غيره.

2- التعريف بالعمل:

وفي هذا الشكل من أشكال التعريف يذكر ما تقوم به الأداة من عمل. ومن التعريف بالعمل تعريف (كاد) إذ عرفها ابن يعيش بقوله ((وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر حملاً على كان))⁽⁶⁴⁾. فقد عرف كاد من خلال عملها بأنّها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مع بيان علّة العمل بالقياس على (كان). والشواهد كثيرة في مثل هذا الباب، فالتعريف بهذا الأسلوب في النحو أكثر ما يكون في الأدوات النحويّة تمييزاً عن بعضها في العمل.

3- التعريف بالحكم:

ويعدّ التعريف بالحكم من التعريفات التي ترتبط بالعمل والعامل ارتباطاً وثيقاً ((لأنّ الشيء قد يتميّز بحكمه لمن يتصوّره بأمر يشاركه فيه غيره، ومثالا على ذلك قال الرضي معرّفاً الفاعل: ((الفاعل رفع أيّ مرفوع))⁽⁶⁵⁾، وقال ابن الحاجب (في حكم المعرب من الأسماء): ((وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))⁽⁶⁶⁾، فاختلاف آخر الاسم رفعا ونصبا وجرّاً إنّما هو حكم من أحكامه. قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب ((هذا الذي جعله المصنّف بعد تمام حدّ المعرب حكماً من أحكامه لازماً له، جعله النحاة حدّ المعرب))⁽⁶⁷⁾، فقول الرضي هذا يدلّ أنّ ابن الحاجب عرّف المعرب بالحكم. والتعريف بالحكم قد ورد عند النحاة الأوائل أيضاً، فقد ذكر المبرّد تعريفات المصطلح النحوي اعتمد فيها على الحكم منها تعريف الفاعل في قوله: ((وهو رفعٌ، وذلك قولك قام عبد الله، وجلس زيدٌ))⁽⁶⁸⁾، وتعريفه للمفعول بقوله: ((والمفعول به نصبٌ))⁽⁶⁹⁾.

4-2- تعريفات خارجية تقع ضمن إطار النحو

وهذه التعريفات تنقسم إلى:

1- التعريفات الشكلية: وهي بدورها يمكن تقسيماً إلى:

• التعريف بالموقع :

ويعد هذا التعريف شكلاً من أشكال تعريف المصطلح النحوي، إذ بمعرفة موقع الكلمة في تركيب الجملة استطعنا تحديد وظيفتها، بل وعرفنا نوعها هل هي اسم أم فعل وهذا ما يرمي إليه التعريف النحوي. وقد التفت النحويون إلى هذا الشكل من أشكال التعريف، إذ عرّف الزجاجي الاسم بقوله: ((فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الجر))⁽⁷⁰⁾، فهذا تعريف للاسم بحسب موقعه في الجملة، إذ حدّد ثلاثة مواقع للاسم وهس أن يأتي فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً. ولما كان الفعل والحرف يعيدان عن هذه المواقع فقد تميّز الاسم بهذا التعريف عن الفعل والحرف.

• التعريف بالوصف:

وهو تبيان المصطلح كما هو في الواقع الاستعمالي له من خلال الصفات التي يمتاز بها المصطلح عن غيره من المصطلحات.

وتتفاوت أساليب النحويين في الوصف، فمنهم من يعطيك أوصاف المصطلح بصورة كاملة، ومنهم من يعطيك بعضاً من أوصافه، فيفتقر المصطلح إلى ما يميّزه عن غيره، فمثلاً في تعريف ابن عصفور للاشتغال: ((هو أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه، يعمل في ضميره، أو في سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأوّل أو في موضعه))⁽⁷¹⁾. نلاحظ كيف أنّ ابن عصفور قد سرد أوصافاً دقيقة للمصطلح لو سمعها دارس النحو لذهب ذهنه إلى أنّه يتكلّم عن الاشتغال.

وقد اتّخذ التعريف بالوصف أشكالاً مختلفة، فمنها ما يصف العمل، ومنها ما يصف الفروق بين أداة وأخرى، وما ما يصف الشروط، ومنها ما يصف الكيفية التي بها يستعمل المصطلح⁽⁷²⁾.

• التعريف بالخاصية:

((الخصائص جمع خصيصة، وهي تأنيث خصيص بمعنى خاص، ثم جعلت اسماً للشيء الذي يختصّ بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه وإمارة على وجوده))⁽⁷³⁾.

والفرق بين الحدّ (الماهية) والخاصية ((إنّ الحدّ لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصية هي التي تكون في بعض آحاده خاصة))⁽⁷⁴⁾، فالاسم مثلاً من خواصه دخول (ال)، غير أنّ هناك أسماء لا تدخل عليها (ال). وقد عرّف بعض المصطلحات بما تختصّ به من مميّزات تميّزها عن غيرها، ومن هذه المصطلحات الاسم والفعل.

قال الأبي في خواص الاسم: ((الاسم له خواص تخصّه من أوّله، وخواص تخصّه من وسطه، وخواصّ تخصّه من آخره، وخواصّ تخصّه من معناه...))⁽⁷⁵⁾.

2- التعريفات بالوظيفة: ولها أيضاً أشكال هي:

• **التعريف بالمثال:**

ولعلّ أول من سلك هذا المسلك في التعريف هو سيبويه في تعريفه للاسم⁽⁷⁶⁾، الذي اكتفى بذكر المثال بقوله: ((فالاسم رجل و فرس و حائط))⁽⁷⁷⁾، وقد عرّف الزمخشري خبر (لا) النافية للجنس بالمثل أيضاً قائلاً: ((خبر لا التي لنفي الجنس هو في قول أهل الحجاز (لا رجل أفضل منك، ولا رجل خير منك))⁽⁷⁸⁾. فبذكر المثال يعين على تبين المصطلح وتعريفه على المستوى الاستعمالي أو الأدائي، وهذا ما يميّزه عن غيره من التعريفات.

• **التعريف بالمعنى الوظيفي:**

وهو غير المعنى اللغوي، والمقصود به: الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح، حيث أنّ بعض الكلمات لا يكون الموقع دليلاً عليها مثل: (أخاك) في قول الشاعر:
أخاك أخاك إنّ من لا أخأله كساع إلى الهيجاء بغير سلاح⁽⁷⁹⁾
فيتوجّب على الدارس أن يمعن النظر في المعنى الذي تؤدّيه كلمة (أخاك) أو الوظيفة التي جاءت من أجلها، فالدليل هنا على معرفة المصطلح الذي تنتمي إليه دليلٌ سياقي وليس دليل شكلي، وهذا المصطلح هو مصطلح الاغراء، وهو ((إزام المخاطب العكوف على ما يحمده عليه))⁽⁸⁰⁾، وهو تعريف بالمعنى الذي يستعمل فيه هذا المصطلح. ومنه تعريف (ثم) بأنّها ((حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة))⁽⁸¹⁾، فكّل الذي ذكر معانٍ تؤدّيها (ثم) في السياق.

• **التعريف بالضدّ:**

وهي فكرة الشيء وضدّه، هذه الفكرة المتأصلة في طبائع الأشياء، والمصطلحات النحويّة تكاد تكون أزواجاً، لكّل مصطلح ما يضاده؛ فالمذكر ضدّه المؤنث، والمعرفة ضدّ النكرة، والصحيح ضدّ المعتلّ، وهكذا... ومن التعريف بالضدّ تعريف الحرف، فمن تعريفاته: ((حرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))⁽⁸²⁾ ويعرّف أيضاً ((ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خيراً))⁽⁸³⁾. تبرز من هذين التعريفين مسألة الضدّ، ومن التعريف بالضدّ قول ابن الحاجب: ((المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظاً أو تقديرًا، والمذكر بخلافه))⁽⁸⁴⁾، إذ عرّف المؤنث تعريفاً بالخاصيّة، ثم قال: المذكر بخلافه، أي هو الذي يخلو من علامات التأنيث الثلاث.

خامساً: تعدّد طرائق تعريف المصطلح النحوي وأثاره في القضايا النحوية

تعدّدت أساليب تعريف المصطلح النحوي من نحوي إلى آخر، بل حتّى إنّها تعدّدت عند النحوي الواحد، وكان لذلك أثرٌ في العديد من القضايا النحويّة المختلفة التي يبني بعضها على الخلاف في تعريف المصطلح النحوي. ومن المسائل الخلافية التي كان للتعريف النحوي مدخل فيها على سبيل المثال:

5-1- الخلاف في أصل المشتقات:

يرجع جذر الخلاف في هذه المسألة إلى تعريف بعض المصطلحات كالمصدر والاشتقاق والفعل، فسيبويه يعرّف الفعل بقوله: ((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))⁽⁸⁵⁾، يفهم من ذلك كما فهم جلّ النحاة أنّ المصدر عنده أصل المشتقات، والفعل فرع عنه. وقد أشار بعض النحاة إلى أنّ أصل هذه المسألة يتعلّق بتعريف مصطلح آخر هو الاشتقاق⁽⁸⁶⁾، وقد أورد الفريقان البصري والكوفي أدلتهما بقضية أصل المشتقات لا يتسع المجال لذكرها⁽⁸⁷⁾، ومن الأهمية بمكان أن نشير من خلال ما ذكرنا من تعريف سيبويه أنّ التعريفات للمصطلحات النحويّة يفتح باباً لمسائل خلافيّة لأنّه يعبر عن المنطلق النحوي الذي يتركز عليه العالم عند تعريفه مصطلحاً ما.

5-2- الخلاف في نعم وبئس:

مدخل هذا الخلاف هو تعريف هذين المصطلحين ، فقد عرّف سيوييه (نعم، وبئس) بالوصف قائلاً: ((أما نعم وبئس ونحوهما فليس فيه كلام؛ لأنّهما لا تغيران؛ لأنّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف ولا تجريهن إذا كنّ أسماء للكلمة لأنّهنّ أفعال، والأفعال على التنكير ، لأنّهما تضارع فاعلاً))⁽⁸⁸⁾. وعرّفهما السيرافي بقولهⓈ(نعم وبئس فعلاّن ماضيان موضوعان للمدح والذم، فنعم للمدح العام ، وبئس للذم العام))⁽⁸⁹⁾. والتعريفان يشيران إلى أنّ نعم وبئس فعلاّن وليسا اسمين وهو قول البصريين. أمّا الكوفيون فيرون العكس ويقرون بأنّهما اسمين، ونشب الخلاف بين القائلين باسميتهما والقائلين بفعليّتهما. فالخلاف هنا مبنيّ على حدّ الفعل الماضي، هل تاء التانيث الساكنة والتاء المثلثة من العلامات المطردة فيه أم لا؟ والثابت عند جمهور النحاة الأطراد، وعليه فهما فعلاّن⁽⁹⁰⁾.

5-3- الخلاف في الاعراب اللفظي هو أم معنوي:

الاعراب لغةً هو مصدر أعرب يجيء لمعانٍ منها الإبانة والتحسين والتغيير. وأقرب هذه المعاني للمعنى الاصطلاحي هو الإبانة⁽⁹¹⁾. وقد وردت له تعريفات اصطلاحية مختلفة منها ما يشير إلى أنّ الاعراب لفظي، ومنها ما يذهب إلى أنّ الاعراب معنوي.

أ- مجموعة التعريفات اللفظية:

وهي التي ترى أنّ الاعراب لفظي. ومن التعريفات التي تنضوي تحت هذا الرأي:

- تعريف ابن الحاجب بأنّه ((ما اختلف آخره به))⁽⁹²⁾.
- تعريف ابن مالك ((الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف))⁽⁹³⁾.
- تعريف الفاكهي ((أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل))⁽⁹⁴⁾.

الاعراب عند هذه المجموعة هو الحركات نفسها أو ما ينوب منابها من حروف مذكورة أو محذوفة.

ب- مجموعة التعريفات المعنوية:

وهي التي ترى أنّ الاعراب معنوي، قال أبو حيّان: ((وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أنّ الاعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كان كالآخر العامل))⁽⁹⁵⁾. ومن القائلين بهذا الرأي: الأعم الشنتمريّ وهو ظاهر كلام سيوييه، وحدّوه بقولهم: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً⁽⁹⁶⁾. وكانت لكلّ مجموعة أدلّتها ، فمن نظر إلى الاعراب على أنّه ناحية شكلية لا ترتبط بالمعنى إنّما هي حركة اقتضاها دخول عامل ما، فقد عرّفه تعريفاً شكلياً، وكان الاعراب عنده ظاهرة لفظية. ومن نظر إلى الاعراب على أنّه له وظيفة تؤديّ معناه في الكلمة عرّفه تعريفاً يشير إلى أنّه معنوي، ومن هنا فإنّ لتعريف مصطلح الاعراب علاقة وثيقة بالخلافات النحوية.

سادساً: تعريف المصطلح وعلاقته بتيسير النحو

ثمّة علاقة بين تعريف المصطلح النحوي وتيسير النحو؛ لأنّ تعريف المصطلح هو المفتاح لتقديم الدرس النحوي. وكانت هنالك جهود قديمة لتيسير النحو انتهت بثورة ابن مضاء القرطبي، كما بذل النحويون في العصر الحديث جهوداً لا تخفى في سبيل تيسير النحو، وظهرت مجموعات من المؤلفات الحديثة التي شرح فيها أصحابها نظريّاتهم في التيسير النحوي ، كما هو الحال في مؤلّفات إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس ومهدي المخزومي وشوفي ضيف وعباس حسن وغيرهم، ولا نريد أن نتوسّع في هذا البحث لنعرض هذه الجهود جميعها، ونكتفي بملخّص لهذه الجهود التي حاول أحد الباحثين أن يحصرها في ثلاثة اتجاهات⁽⁹⁷⁾:

الاتجاه الأوّل: دعا أصحابه فيه إلى ضرورة المحافظة على النحو العربي مع إمكانية التقليل من الحواشي والتعريفات، والتجديد في الأمثلة النحوية.

الاتجاه الثاني: حاول دعائه تنقية النحو مما لا طائل تحته، وعرضه بأسلوب شائق. وقد مثّل هذا الاتجاه كتاب علي الجارم ومصطفى أمين (النحو الواضح).

الاتجاه الثالث: الذي برز فيه إبراهيم مصطفى عام 1937م، فقد أفاد من دعوة ابن مضاء الأندلسي إلى هدم نظرية العامل وعدم تقدير ما ليس موجودا في الكلام، وأبرز هذه الدعوة وزاد عليها . ولمنهج التفكير أثر في استخدام المصطلح وتحديد مدلوله⁽⁹⁸⁾، وما يمكن أن يتصل به من تيسير للنحو العربي. وسنعرض لهذا مقتطفات من كتابين من كتب تيسير النحو في العصر الحديث على طرفي نقيض في مسألة تعريف المصطلح.

1-6- تعريف المصطلح النحوي عند شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو

لقد قام هذا الكتاب على أسس تجديدية للنحو جعلها شوقي ضيف ستة⁽⁹⁹⁾. و تناول معظم أبواب النحو، ولكننا سوف نكتفي بقضايا التيسير انطلاقا من تعريف المصطلح النحوي الذي وضعه المؤلف ذاكرين أمثلة من هذه التعريفات.

1- المفعول المطلق:

بيّن شوقي ضيف أنّ تعريف المفعول المطلق غير دقيق فعرض له عند ابن هشام بأنّه ((اسم يؤكّد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا))⁽¹⁰⁰⁾. ومأخذه على التعريف السابق يكمن في أنّ ابن هشام جمع المفعول المطلق والخبر والحال في تعريف واحد، أما المأخذ الثاني فهو عدم شمولية التعريف لما ينوب عن المفعول المطلق.

2- المفعول معه:

وهو المصطلح الثاني الذي رأى في تعريفه أنّه غير دقيق معتمدا في ذلك أيضا على تعريف ابن هشام الذي نصّ على أنّ المفعول معه ((اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى(مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه))⁽¹⁰¹⁾. ورأى أنّ تعريفه الدقيق ينبغي أن يكون ((اسم منصوب تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى (مع))⁽¹⁰²⁾.

3- الحال:

قد اعترض شوقي ضيف على تعريف ابن هشام للحال بأنّها ((وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة))⁽¹⁰³⁾، وقال: إنّه تعريف غامض مبيّنًا شرح ابن هشام له بقوله: ((خرّج بذكر الوصف المفعول المطلق، وبذكر الفضلة الخبر؛ لأنّ الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرّج ببقية التعريف التمييز والنعته))⁽¹⁰⁴⁾. وبناءً على ذلك فقد استخلص ضيف تعريفا للحال عند ابن هشام بأنّها: ((الحال اسمٌ ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعنا))⁽¹⁰⁵⁾. ونكتفي بهذا العرض عن آراء شوقي ضيف في كتابه مما تعلق بتجديد مدلول المصطلح النحوي.

2-6- تعريف المصطلح النحوي عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي

يشتمل مؤلّف الأستاذ عباس حسن على مستويين من النحو، المستوى التعليمي والمستوى البحثي التخصصي. يبدأ عباس حسن بالمستوى التعليمي فيعرّف المصطلح تعريفا واضحا مستخلصا هذا التعريف من الأمثلة التي تتصدّر المصطلح، فإذا ما تمّ له ذلك انتقل إلى المستوى البحثي تحت ما أسماه(زيادة وتفصيل) مناقشا المصطلح وما يدور حوله من آراء.

ندرج أمثله من تعريفه للمصطلح وأثر ذلك في تيسير النحو:

1- الحال:

يعرّف عباس حسن الحال بأنّها((وصف منصوب فضلة يبيّن هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول به أو منهما معا، أو من غيرهما وقت وقوع الفعل))⁽¹⁰⁶⁾.

فهذا التعريف متكامل من حيث وصف الشروط التي ينبغي أن تتحقّق في الحال، فقد استطاع أن يكشف لنا عن كيفية تمييز الحال من غيره وذلك لشمولية التعريف الذي ذكره، وانطلق من وصف الشروط، ثمّ الحكم ثمّ الموقع، ثمّ صور الاستعمال، فأصبح التعريف سهلا واضحا، فضلا عن هذه السهولة جاء التعريف بحسب الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه المصطلح.

2- المفعول معه:

عرّف عباس حسن المفعول معه بأنه ((اسم مفرد فضلة قبله واو بمعنى مع ، مسبوقه بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل))⁽¹⁰⁷⁾، وهذا مشابه لإطار تعريف الحال ؛ إذ انطلق من وصف الشروط وتحديد الموقع، وهما تعريفاً شكليّان يقعان ضمن إطار النحو نفسه لا ضمن إطار نظريّته، وهو أكثر ملائمة للناحية التعليميّة.

3- التعجّب:

عرّف عباس حسن التعجّب بأنه ((شعور داخلي تنفعل به انفس حين تستعظم أمراً نادراً أو لا مثيل له مجهول الحقيقة، أو خفيّ السبب))⁽¹⁰⁸⁾. وقد انطلق تعريفه من الجانب المعنوي؛ لأنّ مفهوم مصطلح التعجّب لا ينكشف بغير التعريف بالمعنى، وهذا الأسلوب من التعريف يشمل التعجّب بنوعيه السماعي والقياسي، بيد أنّ أسلوب التعريف الذي يركز على الصيغة وحدها إنّما يشمل التعجّب القياسي ليس غير⁽¹⁰⁹⁾. ثمّ ينتقل بعد ذلك إلى أساليب أو صيغ هذا المصطلح.

مما تقدّم نلاحظ أنّ التيسير النحوي في كتاب عباس حسن اختلف عن منهج شوقي ضيف، فقد ذهب إلى تيسير أسلوب شرح القاعدة والمصطلح النحوي من غير المساس بالأسس التي تعارف عليها نحاة العربية.

الخاتمة

يمكن تلخيص أهمّ ما توصل إليه هذا البحث من نتائج بما يلي:

1. يجب أن تراعى عند تعريف المصطلح النحوي في أيّ طريقة مجموعة من الشروط أهمّها الجمع والمنع والوضوح والتخلّي عن الدور والابتعاد عن الضدّ.
2. يعدّ التعريف النحوي ذا أهميّة بالغة؛ لتمييز مدلول المصطلح عن غيره من المصطلحات المقاربة له ، فضلاً عن أنّه يعدّ مفتاحاً للباب النحوي الذي يراد شرحه.
3. تأثرت تعريفات المصطلح النحوي ببعض العلوم المعاصرة له قديماً كأصول الفقه والمنطق .
4. تعدّدت أساليب تعريف المصطلح النحوي عند علمائنا الأقدمين، وتندرج في مجموعتين: المجموعة الأولى هي التعريفات التي تقع ضمن إطار النحو، والمجموعة الثانية فتقع ضمن إطار نظريّة النحو نفسه.
5. لتعريف المصطلح النحوي علاقة وثيقة بالخلافات النحويّة الشائعة بين النحويين في مختلف المسائل.
6. ثمة ارتباط بين طرائق تعريف المصطلح النحوي ، فيمكن أن يتخذ تعريف المصطلح النحوي منطلقاً لتيسير النحو.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نسيان فمن آدميتي ومن الشيطان، والله أسأل أن يكتب لي فيه القبول إنّه وليّ قدير.

الهوامش

- (1) ينظر: مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط. ج.1. ص522.
- (2) ينظر: تهذيب اللغة. الأزهرى. 243/4.
- (3) ينظر: معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة. سعد علوش. ص.12.
- (4) الشفاء كتاب المنطق. ابن سينا. 5.
- (5) ينظر: حدود النحو. الأبيدي. 62.
- (6) همع الهوامع. السيوطي. 85.
- (7) الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. ج.1. ص.211.
- (8) ينظر: المنطق الصوري ومناهج البحث. علي عبد المعطي محمد وآخرون. 156.
- (9) ينظر: منازل الحروف، الحدود. رسالتان في اللغة. الرماني. 67.
- (10) ينظر: مدخل إلى المنطق الصوري. محمد مهران. 65-80.
- (11) شرح المفصل. ابن يعيش. ج.1. ص.72.
- (12) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل. ج.1. ص.159.
- (13) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو. السيوطي. 84، 106.
- (14) شرح الجمل. ابن عصفور. ج.1. ص.95.
- (15) المصدر نفسه. ج.1. ص.96.
- (16) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. ج.3. ص.4.
- (17) شرح المفصل. ابن يعيش. ج.2. ص.52.
- (18) المصدر نفسه، ج.1، ص.83
- (19) الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. ج.1. ص.180.
- (20) أسس المنطق والمنهج العلمي. الشنيطي. 62.
- (21) ينظر: عناصر العلوم. الخاقاني. 7.
- (22) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي. حسن خميس الملخ. 143-144.
- (23) التفكير العلمي في النحو العربي. حسن الملخ. 141.
- (24) أسس المنطق والمنهج العلمي. الشنيطي. 61.
- (25) وقد طبع هذا المؤلف في الأردن عام 1997م.
- (26) الفهرست. ابن النديم. 76.
- (27) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي. حسن الملخ. 141-142.
- (28) الكتاب. سيبويه. ج.1. ص.23.
- (29) الكتاب بين المعيارية والوصفية. أحمد سليمان ياقوت. 44.
- (30) ينظر: سيبويه إمام النحاة. علي الجندي. 171.
- (31) ينظر: خزنة الأدب. البغدادي. ج.1. 179.
- (32) في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية. حسن خميس الملخ. ص.347.
- (33) الكتاب. سيبويه. ج.1. ص.12.
- (34) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي. حسن خميس. 142.
- (35) أبو العباس الميرد حياته وآثاره. ص.68.
- (36) ينظر: المقتضب. الميرد. ج.2. ص.102.
- (37) المصدر نفسه. ج.2. 249.
- (38) المصدر نفسه. ج.4. ص.188.
- (39) المصدر نفسه. ج.1. ص.3.
- (40) ينظر: همع الهوامع. السيوطي. ج.1. ص.24.
- (41) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي. 43-45.
- (42) معجم الأدباء. ياقوت الحموي. 198.
- (43) الأصول في النحو. السراج. ج.1. 36-38.
- (44) ظاهرة الاعراب في النحو العربي. احمد سليمان ياقوت. 79.
- (45) الإعراب في جدل الإعراب ، لمع الأدلة في أصول النحو. أبو بركات الأنباري. 80.
- (46) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. عبد المنعم فائز. 16-17.
- (47) شرح كتاب سيبويه. السيرافي. ج.1. 53-54.

- (48) ينظر: أساليب تعريف المصطلح النحوي. رسالة ماجستير لمجد شتيوي دخيل. ص 39-40.
- (49) النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. 72-73.
- (50) تقويم الفكر النحوي. علي أبو المكارم. 129.
- (51) ينظر: المصدر نفسه. 93.
- (52) الخصائص. ابن جنبي. ج 1. ص 2.
- (53) كتاب اللمع في العربية. ابن جنبي. 106.
- (54) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. 69.
- (55) الإرشاد إلى علم الأعراب. الكيشي. 67-6.
- (56) سورة الحج. الآية (1).
- (57) اللمع. ابن جنبي. 98-99.
- (58) ينظر: عناصر العلوم. الخاقاني. 95، وينظر: المنطق السوري. علي عبد المعطي وآخرون. 156.
- (59) شرح المفصل. ابن يعيش. ج 3. ص 46.
- (60) شرح الكافية. الاستربادي. ج 2. ص 311.
- (61) شرح الجمل. ابن عصفور. ج 1. ص 193.
- (62) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. ج 1. ص 441-442.
- (63) شرح المفصل. ابن يعيش. ج 3. ص 47.
- (64) المصدر نفسه. ج 7. ص 117.
- (65) شرح الكافية. الاستربادي. ج 1. ص 68.
- (66) المصدر نفسه. ج 1. ص 50.
- (67) المصدر نفسه. ج 1. ص 50-51.
- (68) المقتضب. المبرد. ج 1. ص 8.
- (69) المصدر نفسه.
- (70) شرح الجمل. ابن عصفور. ج 1. ص 90.
- (71) المصدر نفسه. ص 361.
- (72) أساليب تعريف المصطلح النحوي. 77.
- (73) شرح المفصل. ابن يعيش. ج 1. ص 24.
- (74) الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. ج 1. ص 66.
- (75) كتابان في حدود النحو. علي الحمد. 45-46.
- (76) ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي. حسن الملخ. 142.
- (77) الكتاب. سيبويه. 12.
- (78) الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. ج 1. ص 215.
- (79) ينظر: الكتاب. سيبويه. ج 1. ص 256.
- (80) همع الهوامع. السيوطي. ج 2. ص 20.
- (81) مغني اللبيب. ابن هشام. ج 1. ص 135.
- (82) الكتاب. سيبويه. ج 4. ص 71.
- (83) الأصول في النحو. ابن السراج. ج 1. ص 37.
- (84) شرح الكافية. الاستربادي. ج 3. ص 390.
- (85) الكتاب. سيبويه. ج 1. ص 12.
- (86) ينظر: مسائل خلافية في النحو. العكبري. 68.
- (87) ينظر: انصاف في مسائل الخلاف. أبو بركات الأنباري. ج 1. ص 218.
- (88) الكتاب. سيبويه. ج 3. ص 266.
- (89) المصدر نفسه. ج 2. ص 175. (في الهامش).
- (90) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. 110-119.
- (91) ينظر: شرح كتاب الحدود. الفاكهي. 158.
- (92) شرح الكافية. الاستربادي. ج 1. ص 51.
- (93) تسهيل الفوائد. ابن مالك. 7.
- (94) شرح كتاب الحدود. 158.
- (95) ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. ج 1. ص 413.

- (96) ينظر: الأشباه والنظائر. السيوطي. ج.1. ص.73.
- (97) ينظر: محاضرة بعنوان: فلسفة الاعراب وكيفية ضمن ندوة: النحو العربي مشكلات وحلول. 126.
- (98) ينظر: أصول التفكير النحوي. المقدمة.
- (99) ينظر: تجديد النحو. شوقي ضيف. 4-5.
- (100) ينظر: المصدر نفسه. 30.
- (101) أوضح المسالك. ابن هشام. ج.2. ص.53.
- (102) تجديد النحو. شوقي ضيف. 32.
- (103) أوضح المسالك. ابن هشام. ج.2. ص.53.
- (104) تجديد النحو. شوقي ضيف. 33.
- (105) المصدر نفسه. 33.
- (106) النحو الوافي. عباس حسن. ج.2. ص.363-364.
- (107) المصدر نفسه ج.2. ص.305.
- (108) المصدر نفسه. ج.3. ص.339.
- (109) أساليب تعريف المصطلح النحوي. رسالة ماجستير. 134.

المصادر

1. القرآن الكريم
2. أبو العباس المبرّد حياته وآثاره. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق. 1984.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: مصطفى أحمد النّماس. ط1. القاهرة: مطبعة المدني. 1987م.
4. الإرشاد إلى علم الاعراب. محمد ابن أحمد الكيشي (ت 695هـ). تحقيق: عبد الله علي الحسيني و محسن العميري. ط1. السعودية: مطبعة الندوة. دت.
5. أساليب تعريف المصطلح النحوي. ماجد شتيوي دخيل الله. رسالة ماجستير. قسم اللغة العربية. كلية الآداب والعلوم. جامعة آل البيت. 2002م.
6. أسس المنطق والمنهج العلمي. محمد فتحي الشنيطي. بيروت: دار النهضة العربية. 1970م
7. الأشباه والنظائر في النحو. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ). تحقيق: طه عبد الرؤوف. مصر: مكتبة الكليات الأزهرية. 1975م.
8. أصول التفكير النحوي. علي أبو المكارم. بيروت: مطبعة دار القلم. 1973م.
9. الأصول في النحو. السراج. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1996م.
10. الإغراب في جدل الاعراب و لمع الأدلة في أصول النحو. أبو بركات الأنباري (ت577هـ). تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر. 1971م.
11. الاقتراح في علم أصول النحو. السيوطي. ضبطه وصححه وشرحه: أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم. ط1. جروس بريس. 1988.
12. الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو بركات الأنباري. قدّم له: حسن حمد بإشراف أصيل أميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1998م.
13. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط6. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1966.
14. الإيضاح في شرح المفصل. ابن الحاجب. تحقيق: موسى بناني. ط1. بغداد: مطبعة العاني. 1982.
15. تجديد النحو. شوقي ضيف. ط3. القاهرة: دار المعارف. 1990م.
16. تسهيل الفوائد. ابن مالك. تحقيق: محمد بركات. بيروت: دار الكتاب العربي. 1976.
17. التفكير العلمي في النحو العربي. حسن خميس الملق. ط1. عمان: دار الشروق. 2002.
18. تقويم الفكر النحوي. علي أبو المكارم. بيروت: دار الثقافة.

19. تهذيب اللغة. أبو منصور محمد ابن أحمد الأزهرى(ت370هـ). ط1. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 2001م.
20. خزانة الأدب . عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ). ط2. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1979م.
21. الخصائص. ابن جنى. تحقيق: محمد علي النجار. ط1. بغداد. دار الشؤون الثقافية العامة. 1990م.
22. سيبويه إمام النحاة. علي الجندي . السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. عبد المنعم فائز. ط1. دمشق. دار الفكر. 1983م.
23. شرح الجمل. ابن عصفور. تحقيق: صاحب أبو جناح. بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. 1971.
24. شرح المفصل . ابن يعيش (ت643هـ). تحقيق: أميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 2001م.
25. شرح كافية ابن الحاجب . الرضي الاستربادي (ت688هـ). قَدَم له ووضع فهرسه: أميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1998م.
26. شرح كتاب سيبويه. السيرافي. تحقيق : رمضان عبد التواب وآخرون. ط1. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1986.
27. الشفاء كتاب المنطق. ابن سينا. تحقيق: سعيد زايد. مصر: المطبعة الأميرية. 1964.
28. ظاهرة الاعراب في النحو العربي. احمد سليمان ياقوت. دار المعرفة الجامعية . 1994م.
29. عناصر العلوم. محمد محمد طاهر الخاقاني. ط1. دمشق: أنوار الهدى. 1417هـ.
30. الفهرست . محمد ابن اسحاق ابن النديم (438هـ). تحقيق: إبراهيم رمضان . بيروت: دار المعرفة. 1994م.
31. في التحليل الاجتماعي للظاهرة النحوية. حسن خميس الملح. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية. العدد العشرون. 2001.
32. كتاب اللمع في العربية. ابن جنى. تحقيق: فائز فارس. الكويت: دار الكتب الثقافية. دت.
33. الكتاب بين المعيارية والوصفية. أحمد سليمان ياقوت. ط1. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1989م.
34. الكتاب. عمرو ابن عثمان سيبويه (ت180هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية. 1988م.
35. كتابان في حدود النحو. شهاب الدين أحمد الأبيدي (ت860هـ) و جمال الدين عبد الله الفاكهي(ت972هـ)، حدود النحو ضمن (كتابان في حدود النحو)، تحقيق: علي توفيق الحمد. الأردن: دار الأمل. 1998م.
36. مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط. أخرجه إبراهيم مصطفى وآخرون. القاهرة : مطبعة مصر. 1960.
37. محاضرة بعنوان: فلسفة الاعراب وكيفية ضمن ندوة: النحو العربي مشكلات وحلول. السعودية: دار الأندلس للنشر والتوزيع. 1415هـ.
38. مدخل إلى المنطق الصوري. محمد مهران. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر. 1976م.
39. مسائل خلافية في النحو. العكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. دمشق: منشورات المأمون للتراث. دت.
40. معجم الأدباء . ياقوت الحموي. تحقيق: إحسان عباس. مطبوعات دار المأمون. مصر: مكتبة عيسى البابي الحلبي. دت.
41. معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة. سعد علوش. بيروت . دار الكتاب اللبناني. 1985.
42. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. عبد الله بن يوسف ابن هشام (761هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية. 1992م.
43. المقتضب . أبو العباس محم بن يزيد المبرد (285هـ). تحقيق: عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب. دت.
44. منازل الحروف، الحدود. رسالتان في اللغة . الرماني. تحقيق: ابراهيم السامرائي. عمان: دار الفكر. 1984م.
45. المنطق الصوري ومناهج البحث. علي عبد المعطي محمد وآخرون. ط2. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1994م.
46. النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي . بيروت: دار النهضة. 1986م.
47. النحو الوافي . عباس حسن. القاهرة: دار المعارف. 1975م.
48. همع الهوامع. السيوطي. تحقيق: أحمد شمس ابدین. ط1. ج1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1998.